الفقه والاجتهاد الشرعي
في عصر العولمة

الأستاذ الدكتور سليمان عشراتي
جامعة وهران

الفقه[1]هو التجدد الفكري والمدني والشرعي الذي يصاحب عملية التطور الاجتماعي ويستشرف أبعادها ويحصف المستجدات تسهيلا لسير المدنية وتحصينا للشريعة .فالفقه من ثمة أضحى هو الصعيد الذي تترسخ على أرضيته الثوابت وتنشط المتحركات في عقيدة ومدنية الأمة.

لقد نمت المنظومة التشريعية في كنف العزة والتطور المدني الذي شهدته حضارة المسلمين ابتداء من القرن الأول الهجري، إذ قامت علاقة المسلمين يومذاك مع العالم على أساس استيعابي ظهوري. فالمسلمون يومها كانوا في موقف القوى الناهضة صاحبة المشروع الكوني، والكفاءة القادرة على إعطاء البديل الحضاري.

وإلى ذلك كانت دعوة تلك الحضارة عالمية، فهي من ثمة لم تطرق الآفاق بروح عدوانية تعيق مشروع التبليغ والهداية الذي حملته عن الانتشار، أو تقف حاجزا في طريقه، فقد كانت دعوة في أساسها شرعية إنسانية عالمية.

بهذه الصفات كان التشريع الاسلامي أمميا في جوهره، يكيف المنازع الفردية والعرقية ليصنع الجماعة والأمة.

والقران العظيم حين يقر الاختلاف والأعراق، فلأنه شاء أن يعطي للناس الضمانة العملية على عدم عرقيته أو انتمائه إلى أمة أو جنسية بعينها، وكل هذا جعل المقررات الفقهية إنسانية النزعة، تتحدث عن المبادئ ولا تتحدث عن الاعتبارات البشرية التمييزية.

ومما لا شك فيه أن تطرق الفقه في بعض هوامشه إلى مسألة الإمارة وحصرها في القرشية أو إطلاقها في الناس جميعا إنما كان اجتهادا مرحليا[2]، ونزوعا نحو اظهار الامتنان العاطفي للنسب البشري الذي ينتمي إليه صاحب الرسالة، ونفس الشيء حظيت به اللغة العربية، إذ تمجيد الناس لها ناتج عن كونها لغة القران وكفى.

لذا لابد أن نقرر أن شجرة الفقه ومقرراته وهي تنمو في مناخ العالمية -إذ رسالتها جاءت موجهة إلى العالمين -قد اكتسبت طابع الشمولية.

وإذا نظرنا مثلا إلى موضوع الأسلاب وضحايا الحرب كما تعرض لها الفقه الاسلامي والتوراة ، فسنلاحظ أن السبية في التوراة هي فرد منسوب إلى أصل وعرق، حثية أو فريسية أو أمونية أو..أما في الفقه الاسلامي فإنها أنثى تنتمي إلى ثقافة الشرك والتخلف الفكري[3]، ولا شأن بعد ذلك للجنس أو النسب أو ما إلى ذلك.

فالظهور الديني الذي نمت في ظله المنظومة التشريعية جعل هذه المنظومة تنظر إلى المال والمستقبل من منطلق الانصهار والتوحد ضمن كيان الحضارة الوليدة، حضارة المسلمين، الأمر الذي فاتها معه أن تتصور -بكيفية تحوطية- واقعا آخر غير واقع القوة والظهور للمسلمين.

لكأن الفقيه المشرع المسلم كان عصرئذ يؤمن أن الاسلام سيكون هو الدين الذي سيشمل برايته أقطار الأرض، أو أن المساحة الكبرى من البسيطة ستكون مسلمة الأمر الذي سيظل معه المسلمون أولي عزة وبأس، وكان من نتيجة ذلك التصور أن انحصرت الأحكام في دائرة الأمر الواقع المتسم برسوخ القوة والغلبة الاسلامية المرحلية.

لقد مارس الفقه الاسلامي اجتهاداته من منظور الشمولية الحضارية التي كانت للمسلمين على مدى قرون متتابعة، من هنا لم تتكرس في مقرراته المظلة المعيارية الاتقائية، إذا استثنينا مفهوم التقية كما عرفه الفكر الفرقي والشيعي على الخصوص.فحتى هنالك كان معنى التقية يتوجه نحو الذات، ويحدد خطة التصرف ازاء الخصم من داخل الملة والحضارة والعقيدة الواحدة.

ومن جهة أخرى يجد المسلم نفسه منذ أطوار تاريخية يعيش الانحدار والتقهقر، ويجد الجهد الفقهي-بعد التوسع والازدهار -قد انحسر واستغرقه الاشتغال أكثر بقضايا النوازل وبمسائل باتت أكثر جنوحا نحو عالم الآخرة وما بعد الحشر.

لكأن التوسع الروحي الذي سجلته تعاليم الصوفية كان وضعا حاول من خلاله الفكر الاسلامي أن يسد بعض ما بات يعروه من فراغ في مجال الخلق والتجدد، لذلك توجهت العقلية المسلمة إلى عوالم

الكشف والرياضات الروحية، وأضحى التمرس علـى شق طريـق السالكين يستهلك جهودا من فكر المسلمين باهظة، اسـتنفدت طاقـات كبرى في مجال لاجتهاد القلبي[4].

وإذا علمنا أن الفقه ظل خلال عهود الانحطاط يعاني من وطـأة الركود، إذ مضى يتداول مسائل بسيطة وابتدائية فـي ثقافـة المسلم الشرعية)النواقض، تغسيل الميت(، فسندرك الغياب الفكري الذي سجله المسلمون آنذاك والانقطاع المحير الذي وقف بهم عن التقدم.

وبما أن هذه الحال الانحباسية لا زالت سـائدة وتشـمل مظـاهر كثيرة من حياة المسلمين، فقد بات لزاما اليوم على الفقه الاسـلامي أن يتدارك الوضع بجدية، ولن يضيره مطلقا أن يعـاود بنـاء الشـخصية الاسلامية من جديد انطلاقا من معطيات الواقع المحلي والعالمي وبنـاء على مبدإ صلاحية العقيدة لكل زمان ومكان.

لقد كان مصطلح الفقـه الأكبر-كمـا راج فـي فكر الأئمـة والأصوليين-يلائم من حيث طبيعة أحكامه واجتهاداته وضع التجدد الذي يصيب المجتمع نتيجة تطوره ونمائه الاقتصادي والاجتماعي والروحي، فالشرع ثوابت والفقه فهم وتأويل واستنباط ، فهو من ثمة تجدد.

ولا يعني هذا أن للفقه قابلية المرونة المطلقة التي تبعد الحكم عـن إطار المبادئ الشرعية الثابة، بل يعني تحديدا أن الفقه هو الية قـراءة المستجدات في ضوء المبادئ، ولما كانت المبادئ في حد ذاتها محـايدة ومطلقة، فقد أمكن من ثمة للفقيه أن يتصرف وفق منطـق استرسـال المصلحة، أي من منطلق الأخذ بالرخصة الايجابيـة إذا مـا اقتضـت الحاجة الملية ذلك.

فالفقه بهذا الاعتبار هو مجال التسديد الدائم للمواضعـات والقيـم والأخلاقيات، ذلك لأنه ليس لأحد من أهل العقيدة فائدة في أن يجـادل حول مبدئية الفرائض مثل الصلاة أو في قوامـها مـن حيـث عـدد الركعات، فتلك مسنونات تعبدية أمرها إلهي، لكن قد يكون من المفيـد للفرد في هذا العصر أو ذاك أن يتساءل عن حقيقة الجهاد، وعن الاطار الأنسب للتفتح على ثقافة الاخر، وعن أهميـة أن تدمـج المرأة فـي المعترك الاقتصادي أو أن تقصى عنه الى شـؤون حياتيـة ووظيفيـة

أخرى، إلى هلم جرا، فمسائل من هذا النوع، متعلقاتها حيوية تمس ما يجري على صعيد الحياة نفسها.

ولما كانت الحياة متجددة، كانت اجراءاتها متجددة بالتبعية، لذا تهيأ الفقه للاجابة عن المستجد من الأحوال والأعراض بما يجعل المسلم يتحرك عبر التاريخ والأطوار ضمن سلطة العقيدة وتحت مظلتها، وذلك هو الارتباط الحيوي بالثقافة الشرعية، إذ ثبت أنه حتى البلاد الليبيرالية التي قد تبدو لنا -خطأ- أنها فلتت -أو في طريق الافلات- من ربقة الثوابت والمرجعيات، تحرص على أن يكون تقدمها يجري ضمن سيولة من المساند المعنوية الأصيلة، لذا تتشدد في مجال صون ثقافتها، إذ هي تدرك أن ثقافتها هي اللحاء الذي ينمو داخله الهيكل والعظم، بل لقد نراها طفقت تخلق من المرافق والمصالح ما يكفل للثقافة الأصل أن تمضي دون معيق[5].

المذاهب الفقهية.

معلوم أن الاختلاف الذي عرفته الأحكام الفقهية إنما يعود إلى مستوى الفهوم التي فوعلت بها النصوص القرآنية والسنية الشريفة.

فاختلاف أقدار النظر عند الفقهاء نتج عنه اختلاف في الادراكات وفي القراءات وفي وضع الأحكام.

وهو ما نشأت عنه المذاهب.

لقد تعاورت المذاهب الفقهية الرؤية والاجتهاد، وكان ذلك توسيعا للنظر وتخفيفا على الأمة وتنويعا للامكانات في وجهها.

ولقد ظلت اللغة مادة الاجتهاد ووسيلته، ولذلك رأينا الأصوليين -ربما منذ عصر الشافعي- يرسون الأسس التي تصح وفقها العملية الاجتهادية، ولقد جعلوا من معرفة اللغة والتحكم في أساليبها والتمرس بسننها أحد أهم مفاتيح الجهد الاجتهادي الذي يقوم به الفقيه في عملية استنطاق النصوص.

اللغة من وجهة نظر الشاطبي.

لقد تابع الشاطبي نهج الشافعي والأصوليين في الاعتداد بأهمية معرفة اللغة في مجال التفقه والتمرس الفقهي، فالفهم هو أرضية التخريج الصلبة، ولمعرفة اللغة ينبغي معرفة أعرافها الخطابية والمنحى المدني والحضاري الذي تأصلت به تلك الأعراف، وهو ما التفت إليه الشاطبي إذ قال:

لابد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين -وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم -فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عرف فلا يصح أن يجري في فهمها على ما لا نعرفه .الموافقات ص.82

وإلى ذلك يؤكد الشاطبي المنحى المعنوي الذي تراعيه الأعراف الخطابية عند العرب فيضيف قائلا:

أن يكون الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها .الموافقات ص87

ويلاحظ سعة الدلالة التي تميزت بها العربية باعتبارها لغة القبائل والارتجال والتوسع والانزياح بالمعنى بعيدا عن موضعه الأصلي، فيقول:

لزم أن ينزل فهم الكتاب والسنة بحيث تكون معانيه مشتركة لجميع العرب، ولذلك أنزل القرآن على سبعة أحرف اشتركت فيها اللغات متى كانت قبائل العرب تفهمه .الموافقات ص85

ومن جهته يلتفت ابن خلدون إلى الظاهرة ذاتها ويسجل مدى ترابط الحكم الشرعي بالوجهة اللغوية ويعلل ذلك فيقول:

"وكان السلف يستخرجونها-الأحكام-من الأدلة على اختلاف فيما بينهم ولابد من وقوعه ضرورة).ذلك لـ (أن الأدلة غالبها من النصوص وهي بلغة العرب وفي اقتضاءات ألفاظها لكثير من معانيها اختلاف بينهم معروف، وأيضا فالسنة مختلفة الطرق في الثبوت . وتتعارض في الأكثر أحكامها فتحتاج إلى الترجيح وهو مختلف أيضا ، فالأدلة من غير النصوص مختلف فيها، وأيضا فالواقع المتجدد لا توفي بها النصوص، وما كان منها غير ظاهرة في المنصوص فيحمل على منصوص لمشابهة بينهما، وهذه كلها اشارات للخلاف ضرورية الوقوع ، ومن هنا وقع الخلاف بين السلف والأئمة من بعدهم "المقدمة.ص318

لقد شدد السلف بمختلف مشاربهم ومذاهبهم على أهمية اللغة ودورها في الكشف عن مرامي الخطاب، وفهم مقاصد الشريعة.

ولما كانت المعارف التي دارت حول النص القرآني قد انطلقت جميعا من خلال مسعاها لفهم منطوق خطابه ومسكوته، فقد رأينا

المعطى اللغوي يحوز الصدارة ليس في الحقل الفقهي فحسب ولكن في علوم اسلامية شتى، من هنا كان الوازع الفقهي يلابس سائر المشاغل الاسلامية تقريبا، إذ هي مشاغل حتى وإن ظهر أنها غير معنية بتأصيل الأحكام إلا أنها تُراكِمُ للمعرفة الشرعية وتهيئ المنطلقات التي يمكن للفقيه أن يأخذ بها عند تصديه للتشريع.

وإذا ما أخذنا على سبيل التمثيل علم التفسير، فلا شك أن صلته بالفقه حميمة، إذ التفسير هو فن القراءة التي تحدد مستوى فهم جيل من الأجيال للنص القرآني.

فالتفسير انجاز فكري يعكس درجة النمو المدني والحضاري الذي بلغته الأمة في مرحلة من المراحل، ويعكس أيضا مقدار التطور العقلي والاستيعابي الذي حققته، ويحدد من جهة أخرى دائرة المشاغل والهموم والمطامح التي تتحرك فيها الأمة وداخل نطاقها، فهو من ثمة يتضمن الوازع الشرعي أو التشريعي ضرورة.

وقد كانت التفاسير قديما لا تسجل مساحة محسوسة من الممايزة بينها رغم الفواصل الزمنية التي تفرق بين انجاز وانجاز، وذلك لأن وتيرة التطور كانت بطيئة، محكومة بتوقيت عصر ما قبل البخار، على عكس ما يحدث اليوم، فالتفسير مهيأ اليوم لأن يحقق التجدد بصورة انية، ذلك لأن أسباب النمو والتقدم والكشوف والافاق التي تتشرع في كل لحظة أمام العقل البشري تجعل وازع التأمل والتفكير أكثر الحاحا، الأمر الذي يهيئ لحقل التفسير مجالا من الازدهار لم يسبق له مثيل.

من هنا فإن التفسير يغدو رافدا مهما من روافد الفقه الأكبر، إذ منه يتزود المشرع ويستلهم الأحكام والتسديدات .وحقل التفسير كباقي حقول المعرفة الاسلامية شمله هو أيضا الاختلاف بين المفسرين، بل وقامت مدارس في التفسير وتأويل النص القدسي وعلة ذلك تعود إلى اختلاف مدارك الناس ازاء المعطى النصي الشرعي، فضلا عن اختلاف زوايا النظر وتلون الحاجة بألوان الزمان والمكان.

اختلاف الأحكام دليل سماحة العقيدة.

ومما لا شك فيه أن رصد مظاهر الاختلاف التي سجلت في مضمار قطاعات عريضة من الأحكام التشريعية لا يتأتى إذ الاختلاف الاجتهادي الذي ظلت تعرفه القضايا الفقهية كبير، أكبر من أن يحاط

بحصر، وقد أقر موضوعية الاختلاف المجتهدون في عمومهم، ولعل الغزالي حين يقرر في إحيائه أن:

"كل ما هو في محل الاجتهاد فلا حسبة فيه، فليس للحنفي أن ينكر على الشافعي أكله الضب ..ولا الشافعي أن ينكر على الحنفي شربه النبيذ." 29ج3، إنما كان يعبر عن وجهة نظر اسلامية شاءت أن تزيل أسباب الشقاق التي ظلت تثيرها أحوال التضارب في الاجتهاد ومظاهر الاختلاف في التسديد.

فالتوسع في الآراء وفي الاجتهاد خاصية من خاصيات الشريعة الاسلامية، إذ أنها شريعة أخذت في الاعتبار بسَنِّ كليات المبادئ، وفسحت للتفرعات مجالا من الحركة تنسجم به علاقة المسلم مع قواعد عقيدته.

فالمنهيات عنها في الشرع منصوص عليها، أما ما عداها فالأساس فيه الرخصة والاباحة، الأمر الذي يؤكد فطرية الشريعة وملاءمتها للزمان والمكان.

يقول الشاطبي :المقاصد الضرورية في الشريعة أصل للحاجية والتحسينية[6.]

إذ الأساس في التشريع هو ضمان السير الحسن لمصالح الناس وفق إطار الحل والحرمة المقرر بنص الشريعة .وهو ما يقرره الشاطبي أيضا حين يقول:

"ان المنافع ليس أصلها الاباحة بالاطلاق وأن المضار أصلها المنع بالاطلاق ، بل الأمر في ذلك راجع إلى ما تقدم، وهو ما تقوم به الدنيا للآخرة وإن كان في الطريق ضرر ما متوقع أو نفع ما مندفع.ص41- -

فما تتحدد به المنافع والمضار هو الملابسات الظرفية والشروط التاريخية، إذ نسبية الأشياء تشرط منزلتها في منظار الشرع :

إن المنافع والمضار عامتها أن تكون اضافية لا حقيقية، ومعنى كونها اضافية أنها منافع أو مضار في حال دون حال، وبالنسبة إلى شخص دون شخص أو وقت دون وقت .[7]

ذلك أن "المقاصد الأصلية هي التي لا حظ فيها للمكلف، وهي الضروريات المعتبرة في كل ملة، وإنما قلنا انها لا حظ فيها للعبد من

حيث هي ضرورية لأنها قيام بمصالح عامة مطلقة ، لا تختص بحال دون حال ولا بصورة دون صورة ولا بوقت دون وقت ، لكنها تنقسم إلى ضرورية عينية وإلى ضرورية كفائية الموافقات ص.176

"ان حكمة الحكيم الخبير حكمت أن قيام الدين والدنيا إنما يصلح ويستمر بدواع من قبل الانسان تحمله على اكتساب ما يحتاج إليه هو وغيره ."الموافقات ص 179

أسس الفقه الاسلامي أسس الفطرة.

من المسلَم به أن الفقه الاسلامي قام على أسس ثقافية[8]انتمت إلى مدنية بدوية في الأساس، وإلى روحية يطغى عليه طابع الأمية)هو الذي بعث في الأميين رسولا(، وإلى تطلعات ثباتية، منشؤها انحراف المسلمين وليس محدودية الاسلام، بحيث أضحى المستقبل يبرز حيالها سكونيا وليس حركيا. فقد أصيب المسلمون منذ وقت مبكر بجرثوم الخمول الحضاري نتيجة انسياقهم وراء التأويلات الغروبية -غروب الساعة-التي تسربت إليهم من فكر الأمميين ومن اخبار ثقافة الاسرائيليات.

وليس هذا الوضع يطعن في قيمة المحصول ولا في الرقي العقلي والفكري الذي تبلورت به القاعدة الفقهية، كما لا يطعن في رحابة مساحة الإشكالات المدنية والاعتقادية التي استهدفتها الآراء الفقهية، إنما المأخذ هو الاحتباس بحيث غدا ما أغله الاجتهاد من تراكم معياري مهم على مدى العهود لا يستجيب للمستجدات المعاصرة ، فلكل مرحلة ناتجها النوعي والكمي من القضايا والنوازل التي يتأتى للأمة أن تتجاوزها مرحليا من خلال إعمال الرأي والنظر فيها انطلاقا من الملابسات والحيثيات القائمة[9.]

ومما لا شك فيه أن واقعية الفقه الاسلامي وانخراطه في بحث تفاصيل الأوضاع المحيطة بالمجتهد ضمن نطاق المرحلة التي عاشها والبيئة التي ساكنها المشرعون كانت تجعله يستوفي جانب الافتراض حقه من التثبت والتدقيق، غير أن ذلك كان يستغرقه في الغالب فلا يتطلع إلى أبعد مما يخرج عن وقائع العصر والمرحلة.

إذ علينا أن نقرر أن الفقه نشاط عقلي لا يخلو من جانب تخييلي استقبالي، واستحضار النوازل وافتراض هيئاتها قبل وقوعها يقتضي

مخيلة واستبحارا في عملية التوقع والاستبصار، وهو ما كـان النشـاط الفقهي يقصِّر فيه أحيانا.

وربما بررنا ذلك بكون الثقافة الاسلامية سارت ومنذ وقت مبكـر تحت تأثير فكر الاحتباس، فقد طغت عليها روح الغروب وفناء العـالم كما أسلفنا، وهو ما كان يعيق عملية الاستشراف، بل وقد يدرّجها ضمن دائرة الحرمة والكراهة.

بل إن طبيعة الفكر الانساني عامـة طبيعـة غـير استشـرافية بالأصالة، فحضارة القرن العشرين لم تكن البشرية تتوقعها بتفاصيلـها الراهنة، إلى أن عاشتها، وما كتبه مثلا جول فارن عن القمر والرحلـة حول العالم بات معدودا من خوارق الخيال كما تجسد في عبقرية هـذا الكاتب.

ومن غير شك فإن مخيال الانسان المعاصر بات طرفا مركزيا في عملية الاستشراف بعـد أن بـاتت المعطيـات العلميـة والتراكمـات التكنولوجية تساعد الانسان على أن يمضي في تجسيد أحلامـه قدمـا، الأمر الذي كان انسان القرون السابقة يفتقده، إذ كان محصوله المعرفـي والعلمي بدائيا ولا يشمل قطاعات الحياة الواسعة كما هو الشأن اليوم.

لقد كان الزاد من المعرفة والخبرة المحصفة بسيطا لا غناء فيـه عكس ما عليه حال انسان هذا العصر.

من هنا كان مبررا أن يظل الأفق الفقهي الاسلامي في تلك العهود مغلقا، وأن تغيب عنه أحداث ووقائع المستقبل.

وحين نلتفت اليوم إلى قراءة مدونة الفقه، فسنجدها رسـت عنـد الحقب الأولى من توسع المدنية الاسلامية، لا تكاد تفريعات العلوم التـي نشأت من حول العقيدة أن تتعدى منظور القرون الاسلامية الأولـى، ولا تخرج إلا بالكاد أحيانا عن تسديدات الأئمة الكبار.

وخذ مجالات حياتية عديدة تجد القاعدة الفقهية قد عالجتـها مـن زاوية نظر المرحلة.فقد حفلت أبواب النكاح مثلا بحظ وافر يدور حـول السبية والأمة والمملوكة وأم الولد.ذلك لأن المجتمع كان يتعاطى يومئـذ هذه الحقائق، وكانت جزءا من الحياة ، وكان على الفقه أن يبت فيها بما ينظم علاقة المسلم ويضبط توازناتها.

لقد كان مبدا الأخذ بالقياس من أهم اللوازم المنهجية التي اتبعها الفقه الاسلامي وسيلة من وسائل استنباط قوانينه، الأمر الذي جعل اللحمة عضوية وثابتة بين وقائع الحياة الاسلامية على مدار القرون، إذ ظلت محكومة بروحية واحدة تقريبا، روحية كان المعيار الفقهي من أهم فواعلها وأسس تثبيتها.

وعلى الرغم من ذلك فان سيرة الفقهاء عبر تاريخ الحضارة الاسلامية تسجل أخذهم بالاجتهاد حيثما حلوا.

وتخبرنا ابن فضلان في رحلته مثلا أنه أفتى لطوائف من مسلمي السلاف والروس ، حين أرسله الخليفة الى هناك، بلبس الشاشية (القبعة) الخاصة بسكان تلك الجهات الصقيعية، وبذلك حل إشكالا كان يمثل في تلك المرحلة وبالقياس الى المستوى الحضاري لتلك الجماعات المسلمة، ترخيصا على درجة كبيرة من التيسير.

ومن غير شك فان أحداثا من هذا القبيل قد تكررت في أصقاع أخرى وعلى يد فقهاء مسلمين .وراجع رحلة ابن بطوطة فسترى فيها جهدا تكييفا للفتوى ظل يقوم به ذلك الفقيه الرحالة أينما حل.

والمؤكد أن العصر التكنولوجي الراهن قد أدخل على الحياة شرطا جديدا جعل الطبيعة الجوهرية للثقافة تتغير، فقد كانت القاعدة الفقهية وسيطا ووسيلة اتحاد، اذ الفقه هو اطار الأخلقة والتمدن، وبالتالي هو كافل الوحدة ، بحيث أن سيرة الأندلسي كانت هي سيرة السمرقندي، لأن كلا منهما محكوم بروحية مستمدة من الفقه وصابة في المرجعية القدسية للكتاب الكريم.

لقد كانت الأحكام مادة التواصل والتوصيل بين الأصقاع والجماعات الملية في تلك العصور التي كانت وسائل التواصل فيها بسيطة، بعكس واقعنا الراهن، إذ بات المستجد ينتهي في حينه إلى الناس كافة، لذا وجب اعادة النظر في كثير من المرتكزات التي كان التواصل البدائي لمراحل السابقة يجعل منها مادة اشكال وتثبت، من قبيل مسألة صدق الخبر والرواية والوثوق والعدالة وما الى ذلك.

لقد باتت الفتوى تبث مباشرة، وباتت مرجعيات الاجتهاد معلومة، وسبل التواصل بها مؤاتية .من هنا تنطرح قضايا جديدة.

منها ما الطبيعة التي ينبغي للخطاب الملي أن يعتمدها بعد أن بات خطابا عالميا تتلقاه القارات كلها؟

ما الأسس والاستراتيجيات التي يأخذها الفقه في مسائله الأساسية والثانوية، بل ما هي الأركان الاستراتيجية التي يراعيها الفقه اليوم وما هي التوابع؟

ومن الثابت أن الفقه الاسلامي الذي تأصل في عصور الازدهار جاء فقها انتصاريا، إذ أن أحكامه كانت لا تتصور الملة إلا في صورة الغالب أو القادر على المنافحة والرد .وقلما تصور الفقه للملة موقعا خنوعيا مستديما كما هو شأنها اليوم.

أجل لقد عرفت الانحسارات الاسلامية في أوطان وأصقاع عدة ظهور فقه الانكسار والخضوع كما حدث في الأندلس وفي بلاد البلقان ومناطق من اسيا وغيرها، لكن ذلك الفقه لم يكن إلا أحكاما استنقاذية يائسة .فقد كانت الفتاوى أيامئذ ترد على المجتهدين وحال المسلمين حال التصفية، لذا كانت الاجابات محدودة براهن الوضع.

لكن ظروف المسلمين اليوم، وقد بات يتطرق التدخل الأممي إلى صميم شؤونهم الملية[10]، قد باتت تحتم على الأمة أن توجد فقه الاستراتيجية المستقبلية الذي يضمن ليس البقاء فقط ،ولكن الانبعاث القادر على أن يجعلها تحتل موقعا في كنف من الاحترام الحقيقي.

وتنطرح أمامنا فرضيتان على الأقل :التمسك بحرفية الأصل الاجتهادي وقياس الطوارئ عليه، أو الأخذ بالجديد واستحداث قاعدة تستوعبه.

والأمران معا متطابقان في الحقيقة لكن الفارق الملموس بينهما يكمن في كون الاستحداث يتضمن ضرورة قيمة مضافة إلى المعيار الفقهي، باعتبار أن النازلة الجديدة تحمل ضرورة طرفا من الجدة لا يمكن أن يغفلها كليا القياس الشرعي الطباقي.

فالفقه التجديدي بهذا الوجه هو معايير أصلية تحمل قيمة ادراكية مضافة هي ما يعبرون عنه بروح العصر.

ويهيأ لنا أن إشكال التأصيل ظل من ثوابت فكر عصر النهضة، من هاهنا نعتبر منجزات الفكر النهضوي تدخل ضمن دائرة الفقه الأكبر، من حيث تصدي تلك المنجزات لتسديد الرؤية وبناء الاستراتيجية المستقبلية للأمة، ومن هاهنا أيضا يسعنا اعتبار الشيخ ابن باديس، ومن قبله الأمير عبد القادر وكافة المرشدين الاسلاميين

المعاصرين معالم يندرج تراثهم التنويري والتشريعي ضمن نطاق دائرة الفقه الأكبر، ولن يضير ما حملت آراؤهم من اختلاف ، فالأصل في الفقه والفكر الاختلاف.

فـفقه الواقع وفهم آلياته وتمثُّل مصادره وموارده جزء يسبق حتما العمل الاجتهادي ووضع الفرضيات الشرعية وإعطاء الحلول للمشاكل.

ولن نذهب بعيدا في التدليل على ذلك، وإنما نكتفي في هذا الصدد بالالتفات إلى فكر الامام ابن باديس لنقبس منه شيئا من اجتهاداته التنظيرية التي لا يمكن أن يستغني عن الاسترشاد بها الفقه الملي في عصر التحولات والعولمة.

لقد تحدث ابن باديس في بعض وقفاته عن قضية الاتباع والتجديد فقال:

إن الاتباع ضرب من قفو أثر الغير وترسم خطاه والانقياد له وجعل الهوى تبعا للهوى مع الاطمئنان بالمشاركة في النتيجة خيرا كانت أو شرا، وفي معناه من الهجنة أنه ينافي الاستقلال الفكري في الفكريات والذاتي في الذاتيات.

وبعد هذا يضيف قائلا:

فثَمَّ القرآن يدفع عنك أثر هذه الهجنة العارضة فيأمرك بالتدبر واستعمال الحواس الظاهرة والباطنة في وظائفها الفطرية قبل أن يأمرك بالاتباع ،حتى تطمئن إلى أنك إنما تتبع فيما فيه حق وخير ورحمة، ثم إذا أمرك بالاتباع فإنما ذاك فيما يتعالى عن فكرك إدراكه أو يصعب عليك تمييزه أو يخاف فيه مغبة الإغواء عليك وبعد الأمر ينهى عن اتباع الهوى المضل عن سبيل الحق وعن اتباع أهواء الذين لا يعلمون، وعن اتباع خطوات الشيطان وعن اتباع أولياء من دون الله، وعن اتباع المتفرقة -توكيدا للمعنى الايجابي وإيضاحا للحق الذي يجب أن يتبع.

إلا أن المتدبرين للقرآن لا يخرجون من هذا الاستعراض البديع إلا مؤمنين بأن الاتباع الذي يدعو إليه القرآن هو عين الاستقلال التام للفكر والارادة والعقل والوجدان ، لأنه يحميها من شرور الأهواء ويؤويها إلى حمى الحق وحده والاحتماء بالحق الذي قامت به السموات والأرض واستقر عليه الكون ونظامه، استقلال ما وراءه استقلال. مجالس التذكير ص.20.

فالاتباع عند الامام بن باديس لا يعني الأخذ بالناجز دون تعقل، كما لا يعني أيضا الانطباق التام في مقررات وشخصية المتبوع، وإنما يعني الاستقلال في الرؤية ومراعاة الأحسن والأنسب ضمن رخص الشريعة التي لا تكاد تحد في مجال الصالح والنافع.

بل إن الامام ابن باديس يجعل مظاهر التفكير والبحث كلها جزءا من الدعوة، بما فيها نشاط الفقيه وما يستنبطه من الشريعة، فالفقيه يزاول في الحقيقة عملا إشهاريا للعقيدة الاسلامية بكل تقنين يفيد الإنسانية ويعلو بمكانتها.

يقول :

فمن الدعوة إلى الله دروس العلوم كلها مما يفقه في دين الله ويعرف بعظمة الله وآثار قدرته وأنواع نعمته، فالفقيه الذي يبين حكم الله وحكمته داع إلى الله ، والطبيب المشرح الذي يبين دقائق العضو ومنفعته داع إلى الله ، ومثلهما كل مبين في كل علم وعمل .مجالس التذكير ص.61.

بل إنه يجعل نعمة الاجتباء والأفضلية التي يخص المولى عز وجل بها أمة من الأمم إنما يكون له أثرها العملي في مجال التعمير والتمدين ، ففقه هذا التفضيل -بين الأمم كما يقول -هو فقه الحياة والعمران والاجتماع . "مجالس التذكير ص.92.

ذلك أن "تكميل النفس الانسانية هو أعظم المقصود من إنزال الكتب وإرسال الرسل وشرع الشرائع ".مجالس التذكير .ص.108

فبالفقه واتساع نطاق الثقافة الشرعية يتعرف الأفراد على حقوقهم إزاء بعضهم البعض.

لقد حضت توجيهات الفقه الاكبرعند ابن باديس على أهمية امتلاك القوة، ولا تكون هناك قوة للأمة إلا بالتحام أطرافها وتآزرهم:

إنما ينهض المسلمون **بمقتضيات إيمانهم بالله ورسوله إذا كانت لهم قوة، وإنما تكون لهم قوة إذا كانت لهم جماعة منظمة تفكر وتدبر وتتشاور وتتآزر وتنهض لجلب المصلحة ولدفع المضرة متساندة في العمل** عن فكر وعزيمة ، ولهذا قرن الله ..بين الايمان **بالله ورسوله والحديث عن الجماعة وما** يتعلق بالاجتماع فيرشدنا هذا إلى خطر أمر

الاجتماع ونظامه ولزوم الحرص والمحافظة عليه كأصل لازم للقيام بمقتضيات الايمان وحفظ عهود الاسلام.مجالس التذكير .ص.221

فابن باديس يدعو أهل الذكر إلى أن يعملوا الجهد من أجل ترسيخ ثقافة الاجتماع، أو روح الاجتماع الشوري كما يسميه، وهي تعني استزراع قيم السمو الاسلامية في المحيط الاسلامي من جديد، بعد ما أتى عليها زمن الانحطاط القاسي:

ما أصيب المسلمون في أعظم ما أصيبوا به إلا بإهمالهم لأمر الاجتماع ونظمه، إما **باستبداد أئمتهم وقادتهم وإما بانتشار جماعتهم بضعف** روح روح الدين فيهم وجهلهم بما يفرضه عليهم ، وما ذلك إلا من **سكوت علمائهم وقعودهم عن القيام بواجبهم في مقاومة المستبدين وتعليم الجاهلين وبث روح الاسلام الانساني السامي** في المسلمين، فعلى أهل العلم -**وهم المسؤولون عن المسلمين بما** لهم من ارث النبوة فيهم -أن يقوموا بما أرشدت إليه هذه الآية الكريمة فينفخوا في المسلمين روح الاجتماع الشوري في كل ما يهمهم من أمر دينهم ودنياهم حتى لا يستبد بهم مستبد ولا يتخلف منهم متوان ، وحتى يظهر الخاذل لهم ممن ينتسب إليهم فينبذ ويطرح ويستغنى عنه بالله وبالمؤمنين مجالس التذكير .ص221

وقد رجح في فكر ابن باديس مفهوم الانسانية، إذ جعل حب الانسانية -بوصفها قيمة هرمية من حيث التشريف الالهي -محورا تدور عليه علاقات المسلم مع الاخرين:

أعرف أصدقاءك من أعدائك، **وما أصدقاؤك إلا الذين يحترمون الانسانية في جميع أجناسها وجميع أديانها ويرحمون الضعيف وينصرون المظلوم ويقاومون الظلم والاستعباد .وما أعداؤك إلا الذين وقفوا لك في طريق الحياة والتقدم منذ عرفتهم وعرفوك فسدوا عليك أبواب الرزق والعلم** وسلبوك الحرية والثروة واستغلوك كما تستغل الحيوانات العجماء ، بل أشد وأشر".مجالس التذكير .ص..101

ومن رهانات الفكر التجديدي عند ابن باديس الدعوة إلى الاشتراك في الحوار والعمل مع أصحاب الديانات الأخرى، والتحمس للدفاع عن المثل، فنحن أولى بالدفاع عن القيم الانسانية السامية لأننا لم نتعد عليها في أي مرحلة من تاريخنا ، ولم ندسها لا يوم كنا روادا للحضارا ولا

حين أدركنا الوهن ، عكس غيرنا من أمم الغرب ممن لهم تاريخ مثقل بمظاهر هتك المقدسات ودوس المثل.

"نحن كمسلمين لا يضيق صدرنا بأن نرى أهل كل دين يختلفون بطقوس دينهم ويظهرون تمسكهم بعقيدتهم ويدعون إليه بكل وجه شريف نزيه ، بل نود أن يقع التفاهم بين أهل الملل على أصل التدين ليقع التعاون على نشر أصول الخير والاحسان التي تتفق عليها جميع الملل وعلى مقاومة الشر والظلم والالحاد المحرمة عند الجميع .ولا شك أن الذي يوصل إلى هذه الغاية السامية الشريفة من التفاهم والتعاون هو نسيان الماضي بما فيه واجتناب القدح في أصول كل ملة والبعد عن الظهور بمظهر القوة والسلطان .مجالس التذكيرص360.

فعلى الفقه الاسلامي أن يتجاوز نطاق المنفعة الملية الضيقة، ويتبنى القضايا الانسانية[11-]الجميعية-انسجاما مع جوهر العقيدة الاسلامية.

"نعم إن خدمة الانسانية في جميع شعوبها والحدب عليها في جميع أوطانها واحترامها في جميع مظاهر تفكيرها ونزعاتها هو ما نقصده ونرمي إليه ونعمل على تربيتنا وتربية من إلينا عليه، ولكن هذه الدائرة الانسانية الواسعة ليس لها من السهل التوصل إلى خدمتها مباشرة ونفعها دون واسطة، فوجب التفكير في الوسائل الموصلة إلى تحقيق هذه الجميعية وايصال هذا النفع[12.].

ومهمة إشهار انسانية الدين الاسلامي هي من فروض العين التي يتطلبها منا مطمح اعادة الاعتبار إلى الاسلام الذي ألحقنا به الأذى بالكيفيات التي ترجمناه بها معنى وحسا.

الاسلام يمد يده إلى المنظمات العالمية المناهضة للطغيان.

ومما لا شك فيه أن هناك قطاعات انسانية تتكاثر يوما بعد يوم تناهض الظلم وتنشد السلم ونظافة البسيطة من أعراض التلوث الخلقي والنفاياتي، وعلى المسلمين أن يمدوا إلى هذه القوى اليد والدعم، فالمطمح واحد والمقاصد الشرعية مشتركة، وبذلك نعمل على تقريب الاسلام من الأمم بصورة صادقة وعملية وبعيدة عن الوصايات السياسية التي تحصره فيها كثير من الخطط المغرضة كما يحدث اليوم.

ولنا أن نتساءل تارة أخرى وثالثة ورابعة لم يفوتنا الآخرون إلى تبني السلام وأركان ديننا الحنيف الاسلام هي أركان للسلام بالأصالة؟

ولن نجد لهذا من جواب إلا كوننا لا زلنا مقصرين نحو أنفسنا ونحو شريعتنا وحضارتنا.

فالانسانية التي تشتط بها الانجازات المادية الحضارية، هي اليوم في مسيس الحاجة إلى أن تعرف النموذج المدني والأخلاقي الاسلامي. ومن خدمة الانسانية أن نفلح في طرح الأسس التي تقوم عليها شريعة الاسلام بكل ما يقتضيه منا ذلك من تسام وتجرد وصدق.

من هنا توجب على الفقهاء أن يسددوا نحو تنشيط ثقافة سلامية حوارية انسانية.

وإذا كانت المرحلة ليست مرحلة طريقة، وإنما مرحلة حقيقة كما أفتى بذلك بعض فقهاء الاسلام في العصر الراهن فالمؤكد أنها أيضا مرحلة المجازفات الكبرى التي تقتضي من الأمة أن تأخذ بحظها من مسؤولية الحفاظ على السلم العالمي مهما حاولت الأطراف المغلمرة أن تزج بالأمم نحو الاعتراك .إذ لا ننس أن هناك قوى تحترف التجارة بالموت وبوسائل الموت لا يرضيها أن ترى أمة مثل أمة المسلمين تتمتع بالاستقرار، فهي لذلك أوشكت أن تجعل منا العدو الأممي الذي تصوب نحوه الرماح بعد سقوط الشيوعية.

وما لا شك فيه أنه إذا ما انطلت علينا المؤامرة وانسقنا في الطريق الذي رسموه لنا، فلن يكون من حظنا إلا أن نخسر ما تم لنا من هزيل المكاسب حتى الآن، بل وأكثر من ذلك لن يكتب لنا أبدا أن ننهض بعدئذ لأن مخططات القوى الطاغية قد اتضحت، وأظهرت عزمهم على تقزيم وتمزيق كياناتنا وسلب المسحة الاعتبارية التي بلتت لنا كدول وكيانات سياسية بعد كل ما قدمنا لقاء ذلك من تضحيات، ليؤول بنا الحال من جديد إلى مجرد أعراش متناحرة وقبائل متقاتلة، وهو ما يجعل قبضتهم تشتد على رقابنا نهائيا لتسلبنا مقومات الوجود. فالمشاريع التفكيكية الخاصة بكل قطر من أقطار العروبة والاسلام جاهزة اليوم، وكلنا يعرف الصورة التي يفترضونها للسعودية أو مصر أو الجزائر والسودان أو المغرب وهلم جرا.

بل لقد بدأوا تنفيذ هذا البرنامج الخطير في أندونوسيا، ولم يحل في الوقت الراهن دون تقسيم أفغانستان إلا برنامج تمرير نفط آسيا وبحر قزوين فوق أراضيه.

وحالة العراق كما نعيشها منذ عشر سنوات أكثر تعبيرا عما يواد للأمة، فمن أجل الاستيلاء على خيرات النفط، والقضاء على آخر مظاهر التأبي ورفض الاملاءات لا سيما ما تعلق منها باستراتيجية المنطقة في ضوء التخطيط لهيمنة اسرائيلية أمريكية كجزء من الخطة المستقبلية، يجري العمل على القضاء على ما لهذا الشعب من بأس وتتصاعد مظاهر تركيعه تحت عيون العرب وبإرادتهم، متناسين ما بات يتهددهم أجمعين.

من هنا تتجلى لنا أهمية أن نكون على وعي بما يراد لنا، فنزيل الغبار على قيم فقه التمدن والسلم والحوار التي يحفل بها الاسلام، ونفاعل بها العالم ونجعل الحجة ضد الخصوم بدل أن تكون علينا. ولن يكون هذا بغير إشهار المرصود الفذ من قيم التآخي والعدل والمرحمة التي يرسي الاسلام قاعدتها بين العالمين.

تصويب الاعوجاج الذي ألحقناه بفقه الشريعة لمقاصد دنيوية.

ومن الحقائق المؤكدة أن شعيرة الجهاد قد تعرضت إلى تفعيل اجتهادي منذ وقت مبكر، فحادثة مثل مقتل مالك بن نويرة اعتبرت مظهرا لاختلاف النظر الاجتهادي بين أبي بكر وخالد، بل لقد كانت الفتنة التي ذهبت بالخلفية عثمان نفسها مظهرا من مظاهر الاختلاف الاجتهادي بين المسلمين .ويحدثنا التاريخ أن جهات تم فتحها قد عرفت ثورات ضد الفاتحين بسبب رفضهم للخراج الذي استبقاهم في وضع الذمة مثلما وقع لبعض مناطق شمال افريقيا.

ومعلوم أن الجهاد ارتبط بالغنائم، لذا كانت السلطة الفاتحة تجنح أحيانا إلى اجراء أخذ الجزية من الرعية حتى بعد أن تعلن الرعية اسلامها.

ومما لا شك فيه أن المتأمل لهذا الواقع يتبين سر ظاهرة انحصار الاسلام في بقاع من الأرض لم يكد يتجاوزها.

وإنه لوضع يحير أن نرى أرجاء واسعة من افريقيا ينتهي الاسلام إلى حدودها في العصر الوسيط وتظل على وثنيتها .ومن غير شك فإن

العائق الذي يكون لعب دوره في وقف عملية انتشار الاسلام هو سياسة الامراء والحكام المسلمين أنفسهم ، إذ تحول هدفهم إلى المطمح المادي، لذا لم يحرصوا على التوسع بمساحة الاسلام إلى أبعد مما انتهت إليه، لا سيما وأن ذلك كان يحرمهم من الدخل الخراجي الذي تنهض به شؤونهم ويقوم به سلطانهم .من هنا رأينا مدونات النوازل الفقهية تتوسع باتجاه مسائل الجزية والإسترقاق والتحرير والمقاتلة والتخضيع أكثر من توسعها نحو افاق نشر الدعوة وبث الاسلام وتوصيل مبادئه السمحة إلى العالمين.

لقد قام فعلا، ونتيجة انحراف الاجتهاد، اقتصاد الغزو، بحيث تم تحويل الروحية الاسلامية في أحوال كثيرة عن صعيدها الدعوي.

ومنذ أيام بثت القناة الأوروبية الخامسة شريطا عن انتفاضة النيجريين ضد الاسترقاق، حيث تشكلت جماعات أهلية من الزنوج وسارت تحرر النفوس، وقد أبرزت وقائع الشريط دور العرب التوارق في إدامة هذا الواقع الاسترقاقي، بل لقد أظهر الشريط مشاهد ومواقف تكشف سخط بعض البيض -التوارق العرب-على اجراء التحرير، بعد أن مسهم وانتزع منهم وصائفهم.

ومعلوم أن مثل هذا الشريط بتوقيته المبرمج، يدخل ضمن الهجمة على الاسلام والمسلمين، لكنه من جهة أخرى يبين جوانب التقصير التي ما زلنا لم ننتبه إليها، إذ أن مسألة الاسترقاق كان من الواجب أن تحارب لا لأنها تشوه من سمعة الاسلام، ولكن لأن الاسترقاق يتنافى مع ما جاء به الدين الحنيف من قيم تكرم الانسان وتحرره.

فدور المراكز العلمية في البلاد العربية الاسلامية لا ينبغي أن تفوتها هذه الظواهر، وهي ظواهر تمثل مجالا عمليا ومهيأ للدعوة، وباستطاعة فرق من طلبة افريقيا المجاورين بالأزهر أو بجامعاتنا في الجزائر أو في تونس أن تتصدى موسما أو بعض مواسم للقضاء على الظاهر، مع تغطية اعلامية بسيطة، تقدم إلى العالم وإلى المنظمات الانسانية المدنية والدولية ، الأمر الذي يسهم في تغيير صورة المشوهة التي لحقت بالاسلام.

إن مجال الدعوة يتسع للعمل السلمي والتمدني، ولا تزال أعراض ومظاهر كثيرة في بيئاتنا تستحق المراجعة والتعديل، ليس فقط على

صعيد النظر الفقهي ولكن أيضا على صعيد تهذيب الواقع المعيشي والعرفي والمعتقدي، لنكون أكثر تأهلا للقيام بالدعوة إلى ديننا.

فدعوة المسلمين إلى السلم ورفعهم شعارات عقيدتهم المسالمة هي دعوة أصيلة وفية لروح الاسلام، وليست بأي وجه من الوجوه دعوة متلبسة أو متظاهرة بما ليس من طبيعتها.

وما زال خصوم الاسلام يطعنون عليه من جهة شعيرة الجهاد، من هنا كان على المسلمين مفكرين وفقهاء وساسة أن يقرأوا باب الجهاد من جديد ويوفوه حقه من التدقيق ويبرزوا الأبعاد الفسيحة التي تتضمنها معاني هذه الشعيرة، والمقاصد التي تتوخاها، إذ لا ينحصر مدلول الجهاد قط في الجانب الدفاعي .ونعتقد جازمين أن أكثر الآيات التي يزعم الزاعمون أنها شرعت الجهاد وأباحته، هي آيات دفاع واحتماء ورد للخطر المهدد من قبل المناهضين للمجتمع الاسلامي الجديد، مجتمع العالمية.

فليس المشركون الذين واجههم الاسلام إلا تلك القوى التي كانت تعمل بإصرار على استبقاء الأوضاع على حالها .فأطراف الشرك من ثمة كانت تمثل قوى الجمود، في حين كان الاسلام ثقافة تجاوزية جديدة، ارتكزت على روحها الانساني الذي لا مراء فيه.

فالخطاب القرآني دأب يتوجه بفحواه إلى الناس، وإلى الذين آمنوا، وإلى الانسان، وعندما يتوجه إلى العرب فغالبا من أجل أن ينتقد أعرابيتهم، أي جلافتهم أو يبين بدويتهم .فالقرآن خرج منذ المبتدإ عن محليته وانعزالية القوم الذين أنزلت عليهم رسالته، وتوجه إلى ساحة العالمية، فهو من ثمة دين سماوي يتأسس على مبادئ الأخوة والمساواة التي جعلته ينتشر بتلك السرعة المذهلة، بحيث لم يعقه عن التوسع إلا ما آل إليه من انحراف الدول والمجتمعات المسلمة بمثله.

ويبدو لنا أن ما يجري اليوم -رغم عدم التنسيق الجلي- في مجال إضفاء مفهوم المقاومة والتحرير على مصطلح الجهاد، هو منطلق ايجابي يساهم في تنظيف المصطلح الشريف مما ألحقه به الخصوم من أذى وشوه.

ولقد كانت الثورة الجزائرية سباقة إلى عصرنة مفاهيم فقهية مركزية، إذ ضمنت يومذاك لفظ الجهاد والمجاهد والشهيد والفدائي معاني إنسانية لم تستخز بها روحية الكفاح اطلاقا.

بهذه الاعتبارات يتحتم على ثقافتنا الفقهية أن تراجع ذاتها وأن تعمل على تجديد ترسانتها في كثير من الجوانب ، بما في ذلك طبيعة الخطاب نفسه .إذ أن الاسلام بات اليوم على الرغم من الضغوط تراثا روحيا وعقيدة سماوية أما عالمية.

ومن غير شك أن ما تم تأثيله خلال القرنين التاسع عشر والعشرين من فكر اسلامي اصلاحي وتنويري وتثويري يتأهل لأن يكون منطلقا لنا في مضمار التجديد.

لقد ظل أقطاب المسلمين ورجالاتهم العلمية منذ مطلع القرن التاسع عشر إذا لم يكن قبل ذلك ، يرددون في صدق أنهم رأوا مسلمين في أوروبا ولم يروا اسلاما، وأن بلاد المسلمين كانت تضم اسلاما من غير مسلمين .ولا يعني هذا إلا أن الغرب يمتلك شيئا من خصوصيات الاسلام، وهو ما جعله يبلغ مرتبة بات المسلمون يغبطونه عليها.

إن اعتراف المسلمين بتقدم الغرب واستواء أحواله في مجالات مهمة من الحياة والاجتماع والعلاقات والمناهج، يحتم عليهم بوجوب الأمر الشرعي أن يسعوا إلى الأخذ بالأسباب التي تعمل على تصحيح الأوضاع في المجتمعات المسلمة.

فالأخذ بالحكمة من إلزامات الشرع للمسلم، إذ الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنى وجدها ، وإذا كان اعتقاد بعضنا بأن في قيمنا وتشريعاتنا ما يكفي لأن يجعلنا في غناء عن الأخذ بوسائل الغير أو بأساليبهم ، فالمؤكد أن الأصل واحد، فالغرب نفسه لم يتطور إلا بعد أن جاءته مدود المعرفة من المشرق ، وبعد أن استفاد من حضارة المسلمين في كل الحقول، من هنا لا نعتقد أن الأخذ بوسائل الغرب في مجال تقوية الذات يغدو حيدة عن الشرع.

والمسألة في الحقيقة تقوم على مدى ما للأمة من قابلية في التجدد والاقتدار على ابتكار المدنية من جديد.

ومما لا شك فيه أن المدنية المعاصرة وإن طغت عليها الروح الغربية، فهي في نسبة كبيرة من نتاجها وآلياتها عالمية، إذ تشترك في صنعها وتنشيطها العقلية الانسانية من مختلف الأجناس والملل وبمساحة

لا تزال تعرف التوسع باستمرار .من هنا لا حكرة على المدنية، وباب الأخذ منها لا يكون قط فضولا أو تطفلا، بل هو حق بحكم الاشتراك البشري في المنجز من الامكانات والارتفاقات.

فلذا بات على فاعلية الفقه أن تفتح المجال أمام المسلم وأن تحرضه على الانخراط والمشاركة في تحريك وتصعيد وتائر الابداع والابتكار العلمي والتكنولوجي والتجهيزي بعامة في أوطان المسلمين أولا وفي باقي الأوطان ثانيا، فمن شأن هذا التوجه أن يعيد إلى الفقه صبغته العالمية ، إذ أن نشأته كانت نشأة انتشار مدني وظهور حضاري كما أسلفنا.

كما أن من شأن هذا التوجه أن يزيل مشاعر الانطواء عن المسلم، فلا يبقى ينظر إلى نفسه أنه ينتمي إلى حضارة طويت صفحتها وأن قدره أن يبقى على الهامش، صاغرا لا اعتبار له.

لقد ظهرت الثقافة اليهودية عالميا وغدت ركنا ركينا لقيم العصر بعد أن أفلح اليهود في الاندماج في المجتمعات واقتحام دوائر الابتكار، والوصول إلى مرحلة باتت المجتمعات نفسها ترى نفسها فيهم ومن خلال ما ينجزونه .ولعل نسبة الساسة اليهود في البلاد الغربية اليوم هي الراجحة، إذ نجدهم إذا عدموا منصب الرئاسة، فلهم الوزارة أو الاستشارة أو.

لقد لجأت اليهودية في مراحل سابقة من هذا العصر إلى اتباع نهج التنصر ، وآلاف القسس والمحسنين النصارى اليوم في الغرب وفي أمريكا بالخصوص هم يهود، استطاعوا بيسر أن يجعلوا قطاعات عريضة من المسيحيين صهاينة، إذ لا تعلم تلك القطاعات أن قساوستها البروتستانت والكاثوليك هم يهود ينحدرون من أصول يهودية تقنعوا بالقناع الكنسي من أجل أن يوجهوا الرأي العام الغربي المسيحي بطواعية لأهدافهم ، نظرا لإدراكهم ما للتعاليم الكنسية من نفوذ لا سيما الأوساط المحافظة في ابريطانيا وأمريكا وبلاد غربية كثيرة[13].

وإذا كانت الفتوى في القرن التاسع عشر وما تلاه قد طفقت تحول دون اغراءات تجنس المسلم فالفتوى في عصر العولمة ربما ترى غير ذلك.

وقد يرى بعضنا أن الأزهر من خلال مواقف سلطة شيخه اليوم قد بدأ فعلا في تكييف الاجراء الفقهي مع الظروف الراهنة، وسعى إلى أن يشترك في ما سمي بحوار الحضارات، والمؤكد أن خطة الازهر لا تعدو أن تكون صدى لما تقوم به السياسة الرسمية، الأمر الذي يجعل الاستراتيجية لا تحقق مبتغاها، إذ المرجو من مؤسسة الأزهر أن تنتهج سبيلا مزدوجا، ينفتح به الحوار في داخل الأندية والمشارب الاسلامية من أجل تحقيق حد من التفاهم حتى لا أقول الوحدة الروحية التي تمكن العقل المسلم من أن يشرع في تجديد قراءته لنفسه القراءة التي تحرك همته ليعيش التكيف الايجابي وليس الغربة مع ما يحيط به من مظاهر الضغط والأسلبة.

وانظروا الى ما يحدث منذ وقت في مجال مقاطعة بضاعة)بيبسي(، فرغم صدور الفتوى عن أكثر من مرجعية دينية، ورغم توفر البواعث بالنظر الى ما يجري للمسلمين في فلسطين وغير فلسطين من ابتلاء، إلا أن الأثر بقي محدودا، مع أن عدد المساجد يزداد وروادها يتكاثرون والحمد لله .وحين تتدبر الأمر فستجد أن علة تحلل قطاعات عريضة من المسلمين من الفتاوى تعود إلى عدم نفاذ بيداغوجية التزامية[14] بينهم تجعلهم يستجيبون لما يمليه الشرع في مثل هذه الأحوال .وحين تفلح الدوائر المنشغلة بحال الأمة ومستقبلها في خلق الوعي والاستجابة على صعيد محيط الأسرة والمرفق المدرسي والجامعي ومن ثمة المجتمعي، فستتمكن حينئذ من تفعيل الأحداث بما يخدم مصالح الأمة.

لكن الذي ينبغي التشديد عليه هو أن على كل توجيه وتفعيل أن يتجنب النزوع بالمسلم نحو العزلة عما يجري في العالم، فذاك ما يريده الخصوم، وذاك ما يعمق واقع البطالة واللادور، في وقت أوشكت العولمة أن تعلق نواقيسها في شرفاتنا.

وانه ليبدو لنا أن بعض المفاهيم تتطلب منا إعادة التحصيف، من ذلك مثلا مفهوم دار الكفر ودار الاسلام .إذ نعتقد أنه لم يعد الاسلام اليوم محصورا في مدار قاري بعينه، بل لقد انتشر واستوطن أركان العالم وأرجائه، والأمر موقوف على سيرة من يتقمصونه وعلى مستوى رشدهم ، من أجل أن يتسع وتأخذ به الانسانية.

ومن جهة أخرى نرى ضرورة استحداث وتنشيط مادة الفكر الفقهي وتوجيهها نحو الاخرين .وجعلها مادة وكرسيا للدراسات وصعيدا لتقديم الاقتراحات لما يشبُ من أزمات واشكالات دولية بل إن الدراسة في هذا المجال ستغدو حتما ضربا من الاجتهاد، لأنها ستجد نفسها متفاعلة باستمرار مع الطارئ والعالق والمستقبلي.

على أن الأخذ بروح تقويم الذات وعدم اظهار الوصاية على الاسلام تيسيرا لانتشاره بتلقائيته الفطرية سيكون أهم ما تتطلبه أخلاقيات التعامل والتحاور مع الاخرين.

فلنحرص على أن نلفت الأنظار إلى حقيقة أن توسع الاسلام لا يخدم العروبة ولا يعطيها شأنا بدليل أن العرب اليوم لا يملكون سلطانا على الدول الاسلامية ، وإن كان يجمع بينها الشعور الملي، فليس هنالك تواطؤ بين العرب والفرس، ولا بينهم وبين الباكستان أو الجمهوريات الاسلامية الروسية أو أندونيسيا أو غيرها، لأن علاقة الاسلام بالعرب غدت ومنذ ازدهار الحضارة العباسية علاقة موضوعية شأن علاقته مع بقية الأجناس والأعراق التي اندمجت فيه .فحتى شارة الخلافة تحولت عن العرب، وما ذلك إلا لروحه الديمقراطية البريئة من العرقية.

الهوامش:

[1]

- [2]فواقع العصر الراهن مثلا لا يتكيف مع نظرية تأمير القرشية إلا باعادة تكييف البنية السياسية والحضارية للأمة على أسس النسب والمنحدر ومقتضيات أخرى شائكة.

- [3]هناك تخريجات تقرر أن المشرك القرشي و العربي الكتابي لا يشملهما السبي. والحقيقة أن مرحلة الدعوة كان لها شروطها المتميزة الأمر الذي يجعلها دائما موضوعا للاستنباط المتجدد، وبإمكاننا أن نجد الاجتهاد يمضي منها في وجهة ونقيض تلك الوجه بنفس الوقت ، ولعل ذلك بعض ما يشمله تقرير الرسول)ص (بأن القران نزل على سبعة أحرف.

- [4]أنظر سليمان عشراتي .التصوف وروح الاجتهاد القلبي .مقال منشور بحولية جامعة وهران .عدد 1سنة 1995

[5]-وإنك لتجد المحليات في الغرب تجهد في تخريج تراثها وفق طبعات متجددة تضمن له التواصل مع الأذواق الجديدة ومع الأجيال، ولا بدع أن نرى أشهر الصيف مثلا تتصرم والبلاد من أقصاها إلى أقصاها مهرجانات وكرنافالات ومعارض وأسابيع وملتقيات. حيث تجري الأنشطة في الهواء الطلق ، لذا كان الاقبال عليها يتصاعد سنويا.

وكان التوسع في حقل الإحياء لا يفتأ يطرد ويشمل سنويا مزيدا من الجوانب التي تبعثـها الجهود التنقيبية للقائمين على المجال الثقافي من أغوار التاريخ أحيانا.

[6]الموافقات ص 16

[7]

- [8]راجع ما يقرره الشاطبي في هذا الصدد في كتابه "الموافقات."

- [9]لا ننكر أن أسس الاجتهاد وإجرائيته القياسية بالخصوص قد جعلت الفقه يستوعب كل طارئ من القضايا ، لكننا نعتقد أن هناك مجالات تستوجب استحداث أركان اجرائيـة ومعيارية تصبح معها كثير من مفاتيح المدنية المادية والثقافة اللادينية التي بات يتعـامل معها المسلمون بحكم الضرورة، متكيفة مع الأصول الشرعية.

- [10]ألم يزر بلادنا منذ أيام مراقب دولي في قضايا حرية الأديان؟

[11]-يتحدث ابن باديس عن انسانية الاسلام فيقول :فلما عرفنا هذا وأكثر من هـذا فـي الاسلام –وهو الدين الذي فطرنا عليه الله بفضله -علمنا أنه دين الانسانية الذي لا نجـاة لها ولا سعادة إلا به، وأن خدمتها ر تكون إلا على أصوله، وأن ايصال النفـع إليـها لا يكون إلا من طريقه، فعاهدنا الله على أن نقف حياتنا على خدمة ونشر هدايته وخدمة كـل ما بسبيله ومن ناحيته، فإذا عشت له فإني أعيش للانسانية لخيرها وسعادتها فـي جميـع أجناسها وأوطانها وفي جميع مظاهر عاطفتها وتفكيرها،وما كنا لنكون هكذا إلا بالاسـلام الذي ندين به ونعيش له ونعمل من أجله .ن.م.142-

- [12]فضلاء .قال الشيخ الرئيس ص.140 .مطبعة البعث قسنطينة.

- [13]أنظر إلى الوضع في اسبانيا مثلا، فالكنيسة رغم تغلغلها في الحياة العامة إلا أنها ما زالت ناجية من التسربات اليهودية المقنعة ، الأمر الذي ظل ينعكس على سياسة اسبانيا حيال العرب .وكل هذا لأن ماضي اليهود في اسبانيا لم يمكنهم إلى وقت قريـب مـن أن ينفذوا إلى داخل الدوائر الاكليريجية كما صنعوه في أمريكا وابريطاني وأرستراليا وحتـى في بعض بلاد أمريكا اللاتينية

-5نقرأ دعوة صحفية للأستاذ راشدين يقول فيها :وعندنا جبهة المقاطعة لا نقـاطع سـلع العدو فقط بل نحرم عليه أي نشاط داخل أراضينا ، فلا تقلع طائرة أمريكية أو ابريطانيـة من أو إلى مطاراتنا ولا يسمح لباخرة واحدة بنقل برميل واحد من النفط أو افراغ حاويـة واحدة ، ولنا أن نحاصر أي نشاط دبلوماسي لتمثيليات العدو ونحـاصر بطـرق سـلمية سفاراته وقنصلياته ويفتي فقهاؤنا بتحريم التعامل مع العدو طيلة فترة المواجهة ..